

الفرق والمركب ويحتمل ان يعزى الى العرف فقط وهنظا هو عبارة لانه تعذر
هذا التقسيم على الكلام في الجاز المركب وسيا في الكلام في تقسيم الجاز للمركب
لهذا من القسمين في موضعه انشا الله تعالى على تقدير ان سري بالجاز ان
العرف نال انه ينقسم الى مرسل وغير فالمرسل ما كانت علاقته غير المشابهة
وغير المرسل ما كانت علاقته المشابهة به وعبارة المرسل على اسعارة ونزل
الجاز والاسعارة مرادفان على معنى واحد كما عباد للطين كجولدي
والشهور الاراك فالاسعارة جاز منزه علاقته من به معناه بما هو
له والمرسل جاز معوق علاقته غير مشابهة معناه بما هو مرضع له هكذا قال
المصنف وهو يخالف كلام السكاكي والمحقق فقد قدسنا ان التصحيح هو
مقتضى كلام السكاكي ان العلاقة اذا كانت المشابهة ولم يفصل بالالف
فلا يكون ذلك اسعارة وان قصرت اليها لفظا كان اسعارة كسائر
ما نطق بالاسعارة على استعمال اسم المشبه به تقيانا للاسعارة استواء
اللفظ وهو توسع فان الجاز هو اللفظ لا الاستعمال وهذا المعنى كما
بالاسعارة بل كثيرا ما يطلق الجاز على استعمال اللفظ في غير موضع
فلو ذكر المصنف هذا التوسع في الجاز بجملة لكان اصوب قوله بها
اي اذا اردنا بالاسعارة الاستعمال فلا بد لها من اسعارة مشهورة
ومشاهرة فالمشاهرة المشبه به ولا المشاهرة المشبه المستعار
هو اللفظ وثبتت المشاهرة منه اي من الاسعارة لانهما بمعنى يصح
الاشتقاق منه اما اذا اطلقنا الاسعارة على اللفظ فلا يشترط
مشاهرة ولا مشاهرة منه ولا مشاهرة لكون اسم اللفظ لا للمركب كما
قال المصنف وايضا فان الجاز لا يثبت منه كما صرح به جماعة وان كان
لنا فيه نظر وايضا فان اللفظ سميا اسعارة فكيف سميت مشاهرة
المرسل كما بدأنا في قوله في تقسيم المرسل وهو ما بينه وبين
موضع علاقته غير المشابهة وينبغي ان يقال غير المشاهرة والمشاهرة
كاسم وشبهه المصنف باطلاة اللين على التمهيد والقول على الفاعل

تارة

تارة وهي العدة اخرى من اطلاق السبب على السبب وان اطلقنا العدة
على ذلك لان السبب العدة او سبب اطلاق الحمل على الحال لان اللفظ العدة
وهنا حمل وهي سبب العدة على البطش وتحمه قال في الاضاح وتبطلت
كثير في الكلام اسارة الى المعنى لها فلا يقال اسوت العدة في اللول وانسنت
بلا كما يشاء اسعت العدة وانسنت العدة وانما تقينا جعلت به عدي وكثرت
اي اريد له وفيما ذكره نظرا لان كل جاز فلا بد له من شرط كما سبق فلا حاجة
الى تعييد هذا الشرط غير الاسارة الى المعنى لها لا تعين بل من كثرية ما قد
يجعل اللفظ غير اسارة الى المعنى كقولك كرت يد اعتمد الوجود وتفضل
الاسارة الى المعنى ولا كثرية نظير الى الجاز كقولك بجني من زيد وتقبل
المصنف فيمكن جعله به عدي من الجاز وما كثره ايا به عدي في
فرتة نظير الى الجاز ولكن ليست الاسارة الى المعنى بل لفظ كثرية بالث
الثانية لان الجاز لا يكثر ذلك لان لفظ الاري اذا اختلف ان اللفظ العدة
يجب على ايا ويصحب الحاجة على التفاضل المصنف وما قبله اصله ان يعلو في الموضع
نتكنا وادام على مر سوا هو اسعارة اي هم مثل اليد وما قال هو اللفظ
على ما تحاشوا الا انه لا يحسن منه لانه سري ان مثل ذلك نسبه لاسعارة
الان من يد قوله اسعارة انه ليس بجاز مرسل ونظر اطلاق السيد
على العدة اطلاق العينة ونزاد على ذلك في قوله تعالى والسرا من مطربات
بمنية اذا اخذ بجملة ومجوعه نظر بعظمة نق والرفيق على كثر حلافة
لا غير غير ذهاب بالفضن ولا بالهين الى جهة حقيقة اوجهه مجازية تاه
السامع لذلك اذا كان له نيم يقع على الدلالة على العدة الباهق وان
الاضال العظيمة التي تحبس فيها الادهان هتم عليه هو ان لا يصل السامع
الى الوقوف عليه الا بما في دم هذه العصابة من الخيل ولا يرى بما في علم
السيان ارفه ولا الفطن وهذا الباب ولا انفع واخر على ما قبل
البيئات وما في من زه الامر قلة غناهم بالبحر والسفر حتى يغلبوا
في عداد العموم الذي عكس كونه عن قدره ما حتى يفهم ان العلم

Copyright University